مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

البعد الديني للمؤسسة الملكية المغربية

م.د ريام عباس دعيبل

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

البريد الإلكتروني Email : riyam.a@cis.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المملكة المغربية ، أمارة المؤمنين ، الاسلام المغربي ، الاسلام والديمقراطية في المغرب.

كيفية اقتباس البحث

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The religious dimension of the Moroccan royal institution

Dr. Riam Abbas Duaibel
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Keywords : The Kingdom of Morocco, the Commandership of the Faithful, Moroccan Islam, Islam and democracy in Morocco.

How To Cite This Article
Duaibel, Riam Abbas , The religious dimension of the Moroccan royal institution ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study explores the religious dimension of the Moroccan monarchy as one of the fundamental pillars underpinning the legitimacy of the Moroccan political system for centuries, embodied in the institution of the "Commandership of the Faithful," which is uniquely held by the Moroccan king.

The study is based on the hypothesis that the religious dimension is not merely a traditional element of royal legitimacy, but rather an active tool in managing the religious field, maintaining political and social balances, and confronting internal and external challenges. This dimension is also employed in foreign policy, the local governance of religious affairs, and in limiting the influence of religious and Islamist movements. Furthermore, the study examines the tension between preserving religious authority and meeting the demands of democracy. Thus, it can be argued that the religious dimension of the monarchy

remains one of the key elements of political cohesion and stability in Morocco.

The Alawite lineage is considered an essential element in building the religious and political legitimacy of the monarchy. Through this lineage, the Alawite state has been able to consolidate its stability and ensure its continuity to this day. The Moroccan king's religious rituals play a significant role in combining religious practice with political symbolism. The king affirms his religious legitimacy by preserving the Islamic identity of the kingdom through the practice of these rituals.

ملخص البحث:

تبحث هذه الدراسة عن البعد الديني للمؤسسة الملكية المغربية ، بوصفه احد الأعمدة الجوهرية التي تستند إليها شرعية النظام السياسي المغربي منذ قرون، والتي تجسدت في مؤسسة أمارة المؤمنين التي ينفرد بها الملك المغربي.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان البعد الديني لا يمثل فقط عنصراً تقليداً في المشروعية الملكية ، بل يشكل اداة فاعلة في تدبير الحقل الديني ، وضبط التوازنات السياسية والاجتماعية ، ومواجهة التحديات، فضلاً عن ذلك تم توظيف البعد الديني في السياسة الخارجية ، وتدبير شؤون الدين محلياً، والحد من نفوذ التيارات والحركة الدينية والاسلامية ، ورصد التوتر القائم بين المحافظة على المرجعية الدينية ومتطلبات الديمقراطية. وبهذا يمكن القول ان البعد الديني في المؤسسة الملكية بقى أحد أهم عناصر التماسك والاستقرار السياسي في المغرب.

يعتبر النسب العلوي عنصرا جوهريا في بناء الشرعية الدينية والسياسية لنظام الملكي، من خلال هذا النسب استطاعت الدولة العلوية تعزيز استقرارها وضمان استمراريتها الى يوما هذا. تمثل الطقوس الدينية للملك المغرب دورا مهما في الجمع بين الممارسة الدينية والرمزية السياسية ، ويؤكد الملك على شرعيته الدينية من خلال الحفاظ على الهوية الإسلامية للمملكة بممارسة هذه الطقوس.

المقدمة:

تعد المؤسسة الملكية المغربية حجر الأساس في النظام السياسي للمملكة المغربية ، أذ تمتلك موقعاً فريداً يستند الى شرعية تاريخية، دينية ، واجتماعية متجذرة في الوعي الجمعي المغربي، ومن بين المرتكزات الأساسية التي تستند عليها المؤسسة ، هو البعد الديني بوصفه مكوناً جوهرياً في بنية الشرعية الملكية ، يتجسد في مؤسسة أمارة المؤمنين التي تمنح الملك صفة دينية إلى جانب صفته السياسية.

هذا ولعب البعد الديني دوراً محورياً في تكريس الاستمرارية التاريخية للمؤسسة الملكية، وشكل أداة اساسية لضبط الحقل الديني وتحصين المجتمع من الانقسامات المذهبية والتشدد الديني، وهو ما منح النظام السياسي المغربي قدرته على التكيف مع التحولات الداخلية والاقليمية دون التفريط في ثوابته.

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على إحدى الخصوصيات المغربية البارزة، وهي الجمع بين المرجعية الدينية والقيادة السياسية في شخص الملك، وهو ما يطرح جملة من الاشكالات النظرية والعملية خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتحول الديمقراطي، وصعود التيارات الاسلامية في المجتمع.

تنطلق اشكالية الدراسة من أي مدى يشكل البعد الديني احد الأسس الجوهرية لشرعية المؤسسة الملكية المغربية ؟ وكيف تم توظيفه تاريخياً لضمان الاستمرارية ، وضبط المجال الديني.

في حين جاءت اهداف الدراسة لكشف عن الجذور التاريخية للبعد الديني في بنية المؤسسة الملكية ، وتحليل كيفية حضور هذا البعد في النصوص الدستورية والعمل السياسي ، ودراسة التوترات المعاصرة بين المرجعية الدينية ومتطلبات التحديث ، وتقييم فاعلية هذا البعد في تعزيز شرعية النظام واستقراره .

استخدمه الباحث في هذه الدراسة المناهج التاريخي والتحليلي والسوسيولوجي ، من خلال تحليل النصوص التاريخية والدستورية ، والربط بين المعطيات الفكرية والدينية والسياقات السياسية والاجتماعية التي تحيط بالمؤسسة الملكية .

هذا وشملت خطة الدراسة على مقدمة وثلاث محاور ، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول

الجذور التاريخية للبعد الديني في المؤسسة الملكية المغربية

تعود الجذور الدينية للمؤسسة الملكية المغربية الى التاريخ الإسلامي المبكر، اذ سعى الحكام والسلاطين منذ قيام الدولة الإسلامية في المغرب الى استمداد شرعيتهم من الانتساب الى الدين وحماية الإسلام ، في حين أصبحت المملكة المغربية مرتبطة عضويا بالبعد الديني باعتباره احد اهم مصادر قوتها واستمراريتها عبر العصور ، وهذا ما سيتم طرحه في ثنايا المحور الأول .

المطلب الاول : الارث التاريخي والديني للمؤسسة الملكية

دخل الاسلام المغرب في أواخر القرن السابع ميلادي ، خلال الفتوحات الاسلامية على يد القائد عقبة بن نافع ، ومن بعده موسى بن نصير ، وسرعان ما تبنى سكان المغرب الامازيغ الدين الاسلامي وحدث تلاقح حضاري بين العرب والامازيغ، وتأسس أول دولة اسلامية مستقلة عن الخلافة العباسية وهي الدولة الادريسية سنة ٧٨٨م ، بقيادة أدريس بن عبد الله الذي ينحدر بنسبه من بيت ال النبي محمد (ص) ، مما منح الدولة بعداً دينيا وروحيا قويا [١].

ارتبطت شرعية الحكام المغاربة بفكرة حماية الدين، ورعاية الشريعة الاسلامية ، اذ أن الاسر التي حكمت المملكة المغربية من الادارسة ، والموحدين، والمرينيين، والسعديين ، والعلويين ، عدو الاسلام دين الدولة ، وأطار الشرعية ، ووحدة اجتماعية وثقافية[٢] .

هذا وحافظت الاسر التي حكمت المملكة المغربية على استقلالها الديني والسياسي عن الخلافة الاسلامية في المشرق ، بما فيها الخلافة العباسية والخلافة العثمانية ، هذا الاستقلال منح المغرب انموذجاً فريداً في العالم الاسلامي ، من حيث الجمع بين المشروعية الدينية والسيادة السياسية [٣] ، وارتبطت وظيفة الملك بدور جوهري من خلال حماية الدين بالمغرب ، اذ لم ينظر اليه فقط كزعيم ديني ، بل ايضا كحام للدين وضامن لوحدة الامة الدينية والمذهبية ، استمر هذا الدور مع جميع الأسر التي حكمت المغرب ، فضلاً على ذلك قام ملوك المملكة المغربية بتكريس العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني المعتدل ، كأسس للحياة الدينية في المغرب [٤] . وعليه يمكن القول ان علاقة المؤسسة الملكية المغربية بالتاريخ الاسلامي ليست علاقة عابرة ، بل علاقة تأسيسية ، جعلت من الاسلام أحد المرتكزات الأساسية لبناء المؤسسة الملكية.

المطلب الثاني : أمارة المؤمنين ركيزة دينية في المؤسسة الملكية

حكمة الأسرة العلوية المغرب منذ عام ١٦٥٠، وحتى يومنا هذا ، وهي تقبض على زمام قيادة المؤسسة الملكية المغربية، وعملوا على أتخاذ لقب أمير المؤمنين[٥]لأنفسهم حرصا منهم على إظهار صفتهم الروحية ، وسلطتهم الدينية، لان أفضل وسيلة لطاعة السلطة السياسية هي السلطة الدينية[٦] .

وازاء ذلك فان الدين الاسلامي في المغرب يمثل أبرز الثوابت التي تضفي الشرعية على الملك بكونه أمير للمؤمنين ، ومن سلاله شريفة ترجع في نسبها الى الامام الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم اجمعين) ، هذا النسب الشريف أصبح يمثل في المملكة المغربية جوهر كل مشروعية سياسية ، هذا الانتماء يخول الملك مكانة خاصة داخل المجال الديني في أدارة شؤون الحكم داخل المؤسسة الملكية [٧] .

المؤسسة الملكية ببعدها الديني طورت مفهوم أمارة المؤمنين إلى نظام ديني – سياسي فريداً ، يختلف عن انظمة الجمهوريات الاسلامية أو الملكيات ذات الطابع العلماني، لأنها تجمع بين السيادة السياسية والشرعية الدينية ضمن مؤسسة واحدة ، هذا النموذج مكن المملكة المغربية من تحصين وحدتها الوطنية والسياسية والدينية [٨] .

اتخذت المؤسسة الملكية المغربية رموزاً دينية تمثل عظمة الملك ، لإضفاء القدسية الدينية عليه، واعتبار السلطة السياسية في المغرب هي ظل الله في الارض ، لهذا يعاقب من ينتهك قدسيته [٩] .

فضلاً عن ذلك فأن الملك المغربي يعد البيعة [١٠] رباطاً مقدساً بين الحاكم والمحكوم ، ولها دوراً مركزياً في الادارة السياسية للمجتمع، وعلى الفاعلون السياسيون والدينيون بتقديم البيعة للسلطة المؤسسة الملكية بشكل علني ورسمي ، كون البيعة تشكل في السياسة المغربية آليه للاستقرار السياسي، وضمان لاستمرارية النظام ، فضلاً عن دورها في مجابهة المشاريع البديلة والمعارضة للنظام الحاكم [١١] .

اذ أن نظام البيعة في المؤسسة الملكية يمر بمرحلتين : البيعة الصغرى التي يقوم بعقدها العلماء ورجال الدين والاشراف ، أما البيعة الكبرى هي بيعة عموم الشعب المغربي وموافقتهم على اختيار الملك [١٢] .

المحور الثاني

البعد الديني للمؤسسة الملكية في الدساتير المغربية

يشكل البعد الديني احد ابرز المرتكزات التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي ، اذ حرصت مختلف الدساتير المغربية في التأكيد على صفة الشرعية الدينية للملك ، فضلا عن ذلك يعكس الاختيار الدستوري خصوصية التجربة المغربية في الجمع بين السلطة السياسية والشرعية الدينية ،بما يمنح المؤسسة الملكية موقعا فريدا ، يجعلها المرجعية العليا في تدبير الشأن المغربي ، لذلك تم تقسيم المحور الى مبحثين يحللان ذلك .

المطلب الأول : تحليل البعد الديني في النصوص الدستورية للمؤسسة الملكية

بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦ ، وصدور أول دستور سنة ١٩٦٢ ، أدخل مفهوم أمارة المؤمنين بشكل صريح في الفصل التاسع عشر، الذي نص على : (الملك أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها ، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والساهر على احترام الدستور، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة) [١٣] .

من ما تقدم يتبين ان المؤسسة الملكية حاولت بلورة مفهوم أمارة المؤمنين ضمن دولة وطنية ، ذات مؤسسة دستورية وقانونية ، فضلاً عن تكريس البعد الديني للمؤسسة الملكية بشكل واضح في هذا النص، مع منح الملك صلاحيات دينية مطلقة بصفته أمير المؤمنين مع أقرنها بالصلاحيات السياسية.

أما عن دستور ١٩٧٠ – ١٩٧٢ ، فقد حافظ الفصل التاسع عشر على النص نفسه، مع تعزيز صلاحيات الملك دون تغيير جوهري في البعد الديني، أذ استمر التوأمة بين أمارة المؤمنين، وبين وظائف الملك السياسية والدستورية [١٤] .

أستمر النص في الفصل التاسع عشر من دستور ١٩٩٢ ، ودستور ١٩٩٦ بالتأكيد على ان الملك هو أمير المؤمنين وحامي الملة والدين مع وظائفه كرئيس للدولة وضامناً لاستقلالها ، لم يقع تميز واضح بين البعد الديني والوظيفة السياسية ، لأن الملك يحتكر المجال الديني مع المجال السياسي[١٥] ، وهنا يمكن القول بأن النص الدستوري يعكس مساراً مزدوجاً في الحفاظ على الثوابت الدينية الإمارة المؤمنين.

في حين تنتمي البيعة في النظام السياسي للمؤسسة الملكية إلى القواعد الدستورية التي تتحكم في شرعية نظام الحكم ، اذ تنص الدساتير المغربية على أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة الي الولد الذكر الأكبر سناً من سلالة الملك[١٦] ، وبذلك فأن البيعة تأتي لاحقاً ، أما انتقال الملك فيتحكم فيه نظام التوارث.

ان توظيف الحكم في المؤسسة الملكية يقوم على أساس مهم في الدستور، كونه النسق السياسي الذي يحدد فيه العلاقة التي تحكم الشعب بوصفهم مواطنين والملك بوصفه رئيساً للمملكة ، وأن الدستور المغربي أتاح هيمنة فعلية للمؤسسة الملكية على الشأن السياسي، وخاصة على مستوى تدبير قواعد الممارسة السياسية ، بما جعلها تأسس الوظيفة التنفيذية للملكية بجعلها سائدة وحاكمة [١٧] .

تقوم العلاقة بين المؤسسة الملكية والمؤسسات الدينية في المغرب على مبدأ دستوري صريح ، اذ تعد المؤسسات الدينية بالنسبة للمؤسسة الملكية أدوات تنفيذية تضمن الأخيرة من خلالها ضبط الحقل الديني، وحماية الثوابت الدينية، وتكريس الشرعية الدينية للنظام السياسي ، وضمان الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي [١٨] .

وعليه فأن واقع النظام السياسي للمؤسسة المغربية يتحدد ضمن ثلاث أسس رئيسية : (الدين، التقاليد المغربية، متطلبات المرحلة أو العصر) ، وينبثق عن هذه المتطلبات ثلاث أنماط من التشريع : (المصدر التاريخي ، العرف والتقاليد ، الدستور المكتوب) وكل نمط يقابله حقل

دستوري محدد ، اذ نجد امام البعد الديني مبدأ امير المؤمنين الموثق بواسطة التاريخ ، اما التقاليد المغربية فيقابلها حق التحكيم المسنود بالحق العرفي ، في حين ان متطلبات الزمن الحاضر يقابلها حقل الدولة الحديثة المحدد بالدستور [١٩] .

أن الدستور المغربي يقر بالاستفتاء الشعبي، ونتائج الاستفتاء ملزمة، مما يجعل الأخير وكأنه شكل حديث لعقد البيعة الصادرة من الشعب إلى الملك، اذ يكون الأخير حصل على إقرار بالشرعية الدينية والسياسية لصفة تمثيله للشعب، معززة بالمشروعية الدستورية وهذا بدوره يجعل من المؤسسة الملكية حجر الزاوية في تاريخ المؤسسة الملكية [٢٠] .

أكد الدستور المغربي على المكانة الرفيعة للمؤسسة الملكية، واضاف على الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية المشروعية الدستورية، وتمسكت المؤسسة الملكية بسموها الدستوري الذي يخول الملك على المستوى التشريعي ان يتدخل في الحياة البرلمانية من خلال التوجيه السياسي للمملكة ومخاطبة البرلمان ، مع وضع حداً للحياة البرلمانية ، وهذا ما نص عليه الفصل الخامس والثلاثون من الدستور المغربي [٢١] .

المطلب الثاني : البعد الديني للمؤسسة الملكية في رسم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة المغربية

أن المؤسسة الملكية تتمتع بسلطات واسعة ومقدسة تجعل منها الفاعل المركزية في الحقل السياسي ، فلم تكن طرفاً محايداً في الصراعات السياسية والاجتماعية ، وإنما شكلت وباستمرار القوة المواجهة لمختلف الصراعات في الواجهة التي ترتضيها [٢٢] .

فأنا سياسة المؤسسة الملكية في رسم السياسة داخل المملكة ناتجة عن توظيف الدين المقدس داخل الحياة السياسية، وهي ميزة حصرية تتمتع بها الانظمة الملكية، فالمغاربة يجلون الملك باعتباره شريفاً وحاملاً للبركة ، فهم يميزون بين قداسته الشخصية وسلطة حكومته ، فغالباً ما يعترفون بالأولى دون الاعتراف بالثانية، لهذا يتوجه احتياج الجماهير للفواعل السياسية كلها، دون ان يصل الامر الى طرح السلطة الملكية للنقاش[٢٣].

سعت المؤسسة الملكية لخلق نوع من المركزية والرقابة على الخطاب الديني من خلال هيكلة وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية للسيطرة على اماكن العبادة والفتاوي ، والتصدي للتيارات الدينية المتشددة ، من خلال تقوية حضور الطرق الصوفية والزوايا داخل المنظومة الاجتماعية ، مع اشباع استراتيجية الإصلاح الديني، والتركيز على أعادة انتاج التراث ، وحث العلماء على الاجتهاد بما يتناسب مع خصوصيات المجتمع المغربي، والمشروعية الدينية للمؤسسة الملكية [٢٤] .

يمثل البعد الديني عنصراً اساسيا من عناصر الثقافة السياسية ، واداة ايدولوجية مهمة من ادوات المؤسسة الملكية، فضلاً عن ذلك اضحى البعد الديني الافضلية على باقي الابعاد الاقتصادية والسياسة والجيوبولوتيكية وغيرها ، نظر لما يمثله من طاقة ايمانية قوية تسهم في صياغة حياة الانسان وسلوكياته، ليزداد حضوره في التفاعلات السياسة ، والمؤسسة الملكية في المغرب له حضوراً مميزاً في هذا المجال، بفعل المحافظة على الاستمرارية التاريخية لدور البعد الديني في حياة الدولة والمجتمع المغربي[٢٥] .

سيطرة المؤسسة الملكية المغربية على السياسة الداخلية للمملكة من خلال تقنين حرية تأسيس النقابات والجمعيات، وحق التجمع ، فضلاً عن سيطرتها على الحياة الدينية بأشرافها على الشعائر الدينية ، والاشراف على التعليم الديني وتكريس الإسلام كدين رسمي للدولة ، وأحداث وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، واعتمادها الكبير على النخب التقليدية من العلماء ورجال الدين في سلطة المؤسسة الملكية لمواجهة القوى العلمانية واليسارية [٢٦] .

فضلاً عن ذلك تلعب المؤسسة الملكية دور الاداة المنفذة لأداره النظام وسيادته العليا من خلال احتكار الملك للتقسيم السلطة، مما يسمح له بمراقبة فعلية الادارة الداخلية للمملكة ، في حين تحتل وزارة الداخلية موقعاً متميزاً في المؤسسة الملكية ، كونها أداء المراقبة القريبة من القصر الملكي، أما الجيش الذي يعرف رسمياً بالقوات المسلحة الملكية تم تحجيم دوره بعد الانقلابين لسنة(١٩٧١ – ١٩٧٢) الذي قام بها الجيش ضد المؤسسة الملكية[٢٧] .

أما عن البعد الديني للمؤسسة الملكية في السياسة الخارجية ، فأنها تعتمد على الدبلوماسية الدينية، باعتبارها أداة ناعمة لتعزيز حضورها الاقليمي والدولي ، وهذ يستند إلى شرعية إمارة المؤمنين، التي تمنح الملك مكانة روحية ورمزية في العالم الإسلامي بشكل عام ، وفي افريقيا بشكل خاص[٢٨] .

ان اغلب الدول الافريقية والاسلامية ذات المجتمعات الصوفية تنظر إلى المؤسسة الملكية في المغرب ، على انها مرجعية دينية وروحية، وزعامة سياسية ، كون المؤسسة الملكية المغربية تقدم الدين المعتدل بديلا للتيارات المتطرفة، ويعزز الاستقرار الديني في دول الساحل والصحراء ، فضلاً عن ما ترسمه المؤسسة الملكية من بعد ديني بأرسال الائمة والمرشدين الدينين لدول افريقيا مثل السنغال، مالي، نيجيريا ، تشاد ، غينيا، الكوت ديفوار وغيرها [٢٩] .

اذ تسعى من خلال ذلك إلى تعزيز الروابط الدينية والتقريب بين الشعوب الافريقية تحت مظلة إمارة المؤمنين ، هذا ويشمل التعاون في تدريب الأئمة الأفارقة ، وبناء المساجد في الدول الافريقية، وتبادل الخبرات في مجال تدبير الشأن الديني ومواجهة التطرف[٣٠] .

ان الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية الدينية المغربية تمتد لتعزيز النفوذ المغربي في افريقيا، ومواجهة المد السلفي المتشدد والايدولوجيات المتطرفة ، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقليمي عبر تحصين المجتمعات دينياً ، وخدمة القضايا الوطنية في المملكة المغربية ، مثل قضية الصحراء المغربية ، من خلال كسب الدعم الديني والسياسي من دول القارة ، وتقديم المغرب كوسيط موثوق به في النزاعات ذات الطابع الديني او الثقافي [٣١] .

المحور الثالث

البعد الديني للمؤسسة الملكية بين الشرعية والتحديات المعاصرة

رغم المكانة المحورية للبعد الديني في شرعية المؤسسة الملكية المغربية، فأن هذا البعد يواجه مجموعة من التحديات التي فرضها التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية صعودا من الحركات الإسلامية وانتشار الفكر العلماني وتنامي المطالب المرتبطة بالحرية الفردية وحقوق الانسان، كلها عوامل ساهمت في خلق توتر بين المحافظة على الثوابت الدينية من جهة، والانفتاح من جهة أخرى ، ومن هنا تبرز أهمية دراسة كيفت تفاعل المؤسسة الملكية مع هذه التحديات للحفاظ على دورها الديني ،وضمان استمرارية شرعيتها في ظل واقع متغير .

المطلب الاول : تجليات الشرعية الدينية في الحياة المجتمعية

تختلف المؤسسة الملكية في كثير من الجوانب عن المملكة التي كانت سائدة الى غاية الاحتلال الفرنسي ، ولعل اهم موروث كان سائداً آنذاك هو ترك المجال الديني والروحي لعلماء الدين ، في حين المؤسسة الملكية العلوية بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ، وجدت نفسها مضطرة لتعديل طبيعتها والدخول المباشر في المجال الديني ، وذلك بسبب التغيرات التي عرفها الحقل الديني ، ولما له من تأثير سياسي واجتماعي في المجتمع [٣٢] .

اذ نلاحظ ان الملك الحسن الثاني نجح في استعادة الوعي بالخصوصية الدينية ، والبحث عن النموذج السياسي الديني المناسب ، اذ اعتمد على المزج والتوحيد بين السياسة والدين ، من خلال أبعاد علماء الدين عن السياسية، والتأكيد على الرؤية الملكية للوظيفة الدينية كسلطة سياسة ، وتفعيل الدور السياسي الديني لإمارة المؤمنين، بدعم استراتيجية المؤسسة الملكية سياسياً ودينياً ، وترسيخ الثوابت الدينية المتمثلة بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني والتأكيد عليها[٣٣] .

يسهم البعد الديني في دعم شرعية المؤسسة الملكية أمام المجتمع المحلي والدولي ، من خلال الآليات التي وظفتها المؤسسة الملكية من الاستناد كما ذكرنا إلى النسب العلوي الهاشمي من

بيت النبوة ، فضلاً عن ذلك فأن الملك هو أمير المؤمنين الذي يضمن حرية ممارسة الشؤون المدنية في اطار الثوابت الوطنية، وحماية الثوابت الدينية للمجتمع [٣٤] .

فضلا عن ذلك تتمثل تجليات الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية في الطقوس الدينية التي يقوم بها الملك، من خلال حضور الأخير خطبة الجمعة، أو تنظيم دروس دينية تحت اشرافه تكرس رمزيته الدينية فضلاً عن الدروس الحسنية، وتولي احياء الطقوس الرمضانية ، وعيد الأضحى، واحتفالات المولد النبوي ، وصلاة الاستسقاء، والتشديد على احياء طقوس البيعة التي تعبر عن القدسية الدينية ، وأن شرعية الدولة ترجع الى نظامها القدسي الذي فرضه الله لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية[٣٥] .

وتمثل احياء هذه الطقوس رمزاً للانطلاق والتجدد السياسي ، فضلاً عن خلق الانسجام السياسي ، اذ يساهم بتحريك شعور الطمأنينة ، لأنه يساعد على التقارب الرمزي بين سلطة المؤسسة الملكية وافراد المجتمع ، وبالتالي خلق شرعية تؤسس لحالة استقراريه ثابتة [٣٦] .

ولمقارنة بين الشرعية الدينية وأنماط الشرعية الاخرى في المؤسسة الملكية المغربية ، **نلاحظ** الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

الشرعية	مصدرها	القوة	تأثيرها
الدينية	النسب العلوي الى بيت النبوة ، امارة المؤمنين	الاقوى والاكثر استقراراً	متأثرة بتحولات الحداثة والعلمانية
التاريخية	الارث الملكي واستمرار المملكة	متواجدة وبقوة في ذاكرة المجتمع المدني	لا تكفي وحدها بدون دعم ديني وتنموي
التنموية	الانجازات الاقتصادية	متوسطة وقابله للصعود والهبوط	رهينة الوضع الاقتصادي والاجتماعي
الديموقراطية	الانتخابات ، التعددية الحزبية	ضعيفة نسبياً	مقيدة بهيمنة المؤسسة الملكية على السيادة السياسية والسلطة الدينية

الجدول من اعداد الباحثة :

من خلال قراءة الجدول رقم (١) يتبين أن المؤسسة الملكية بشرعيتها الدينية هي الاقوى والأكثر رسوخاً في نظام الحكم المغربي، اذ تمتلك المؤسسة الملكية سلطة رمزية وروحية تتجاوز باقي انماط الشرعية، فضلاً عن ذلك أن المؤسسة الملكية توظف الشرعية التاريخية والتنموية والديمقراطية لدعم صورتها داخلياً وخارجياً ، لكنها تبقى مكملة للشرعية الدينية ، وليست بديلاً عنها ، وفي حال ضعف الشرعية التنموية أو الديمقراطية، تلعب الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية دور صمام الأمان لاستقرار النظام.

المطلب الثاني : التحديات المعاصرة للبعد الديني في المؤسسة الملكية

دعمت المؤسسة الملكية بعد الاستقلال التعددية الحزبية ، اذ عرفت المؤسسة الملكية المغربية مجموعة من التطورات والتحولات السياسية التي كانت مقدمات للتطور الديمقراطي ، وذلك لإيجاد التوازن بين السلطة التقليدية والحداثة، اذ شهدت المملكة المغربية اصدار قانون الحريات العامة عام ١٩٥٨ ، الذي كرس التعددية الحربية التي تحكمها الضوابط والقيود من قبل المؤسسة الملكية ، ومنع الأخير لنظام الحزب الواحد من الظهور في الساحة السياسية المغربية ، اذ اجازة الدستور المغربي تأسيس الاحزاب السياسة، وتداول السلطة يتمثل في السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان في المغرب [٣٧] .

تمثل المؤسسة الملكية مركز القرار الحقيقي والفاعل في النظام السياسي المغربي، في حين تعد الاحزاب المغربية جزءاً مهماً من المجتمع المدني ، وتلعب دور الوسيط بين المجتمع والسلطة ، لذلك حرصت المؤسسة الملكية على ان لا يحسب على اي من الاحزاب السياسية ليكون حكماً ومرجعاً للمغاربة[٣٨] .

غير ذلك تعد الاحزاب السياسية من أهم عوامل فعالية النظام السياسي ، فهي تسهم في اسباغ الشرعية السياسية على نظام المؤسسة الملكية، كونها تقوم بجهود كبيرة في عملية اختيار القيادات السياسة ، فضلاً عن ادماج المواطنين في الحياة السياسة، وتأمين الوساطة ما بين المواطنين والنظام السياسي، لكن المؤسسة الملكية ترفض إلى وساطة ما بينها وبين الشعب [٣٩] .

شكلت طبيعة السلطة السياسة للمؤسسة الملكية محدداً محورياً في تطور الحياة السياسية بالمغرب، فلا يقابل تطورات المعارضة الحزبية لأليات تحقيق الديمقراطية، الا مثل المؤسسة الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي ، اذ تقوم على القواعد التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية والدينية[٤٠] .

عدم قدرة الفاعلين السياسيين على التحرر من قبضة المؤسسة الملكية الى جانب سعيهم لبناء منظومة حكم ديمقراطي متكيفة مع أمارة المؤمنين ، الممثل الاعلى للسيادة الوطنية ترجع بالأساس إلى تقاليد العمل الحزبي منذ الاستقلال وقوة منظمات المجتمع المدني، وأن سياسات المحايدة للمنطق الديمقراطي والشفافية ، أدت الى ترسيخ تقليد حكومة المؤسسة الملكية، والاخيرة بما تمتلكه من سيادة ورمزية دينية وتاريخية ما زالت متحكمة بقوة في جميع مجالات الحياة [٤١].

أن المؤسسة الملكية المغربية اكدت على مكانه ودور العرش العلوي الديني والتاريخي، من خلال دورها الفاعل والمؤثر في حياة الشعب، ولتحقيق ذلك لجأت الى اعتماد الاليات الحديثة في الديمقراطية، كنظام يضمن التوازن السليم بين حق الفرد في الحرية وحق المجتمع الذي ينتمي اليه هذا الفرد ، باعتماد آليات التمثيل الديمقراطي المعتمدة في النظم السياسية الديمقراطية، وتضمينه في الدستور المغربي لعام ١٩٦٢، والدساتير المتعاقبة [٤٢] .

هذا ويعد الملك الدستوري امتداداً عصرياً لأمير المؤمنين، وأن نظام المؤسسة الملكية المغربية مثل اي نظام من انظمة اغلب دول عالم الجنوب ، تتميز بالتعددية الحزبية، والانتخابات التي كرسها دستور ١٩٦٢ ، وفي هذا السياق يركز الملك على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كشرط لديمقراطية حقيقة ، على ان تكون معارضة برلمانية وللحكومة فقط ، وان يغدو أمير المؤمنين فوق الاحزاب وفوق حكومته ، وعليه شكلت أنموذجاً مغربياً نادراً في قيادة المملكة [٤٣].

ان النظام السياسي في المؤسسة الملكية يصنف ضمن انظمة التعددية المقيدة، وليس ضمن التعددية المفتوحة، ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين بدأ النظام المغربي يشهد انفتاح على ديمقراطية جديدة حملت معها العديد من التعديلات الدستورية وهي تعديلات ١٩٩٢-١٩٩٦ ، حققه نقلة نوعية في النظام السياسي المغربي اتجاه دولة القانون [٤٤] .

توصلت الاصلاحات الدستورية في عهد الملك الحسن الثاني بدعوته الصريحة لأحزاب المعارضة المشاركة في الحكومة سنة ١٩٩٢ ، وخلال هذه الفترة ازدادت الصراعات الحزبية على اساس المرجعيات الايديولوجية بين أحزاب اليسار والاحزاب العلمانية المتخوفة من اجندات حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي غيرت أسمها إلى حزب العدالة والتنمية عام ١٩٩٨ ، وتأثيرها على المسار الديمقراطي [٤٥] .

ان المؤسسة الملكية الدستورية القائمة على اساس متطلبات العصر استخدمت الديمقراطية بدل الشورى، والتعددية بدل الاجتماع، وفصل السلطات، وأكدت على مركزية السلطة في المؤسسة الملكية ضرورية لتعزيز الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، في المقابل استخدمت الديمقراطية

لاستيعاب الاحزاب والجماعات والمنظمات الجديدة التي انتجتها الحداثة والعصرنة، أي هي ضرورة جيوسياسية لحل ازمة المجتمع [٤٦] .

وعليه يعكس النظام السياسي المغربي ظاهرة ثنائية في المجال السياسي من خلال الجمع بين المجال السياسي التقليدي والمجال السياسي الحديث، التقليدي قائم على النخب والمؤسسات الدينية والهياكل التقليدية كالعلماء ورجال الدين والهيئات الدينية في المؤسسة الملكية، أما المجال السياسي الحديث الذي يمثل أهم التحديات المعاصرة للمؤسسة الملكية تتمثل بالتنظيمات والمؤسسات من أحزاب وبرلمان ونخب سياسية معارضة[٤٧] .

امتازت العلاقة ما بين احزاب المعارضة والمؤسسة الملكية بالتذبذب منذ الاستقلال، فشهدت نوعاً من التوافق تارة ، ثم الصدام والمواجهة تارة أخرى ، لكن بعد عام ١٩٩٣ ، أحدثت المؤسسة تغيرات اصلاحية ، أدت الى الحوار بين المعارضة والمؤسسة الملكية ، مما ادى الى مشاركة مختلف أطراف العملية السياسية في أدارة شؤون المملكة [٤٨] .

من خلال ما تقدم يمكن القول ان المؤسسة الملكية تحاول اضفاء الشرعية السياسية للنظام السياسي، من خلال مشاركة الاحزاب السياسية في العملية السياسية ، وفي حالة مقاطعة الأخيرة تؤدي إلى التشكيك في الشرعية السياسية للنظام السياسي للمؤسسة الملكية.

ان التوازن بين الثوابت الدينية والمجتمعية يخلق تحدياً مستمراً للمؤسسة الملكية ، لذلك الاخير تقوم بإصلاحات محسوبة لا تهدد القيم الأساسية للمجتمع ، من دون المساس بجوهر الثوابت الدينية للمؤسسة الملكية [٤٩] .

فضلاً عن ذلك تعد التيارات الاسلامية تحدياً للمؤسسة الملكية في المجال الديني، مثيرة الشك في الشرعية الدينية للنظام الملكي، وعلى الرغم من أن التيارات الاسلامية ترفض النظام السياسي ، لكنه فشلت ولأسباب مختلفة في تقديم البديل السياسي عن المؤسسة الملكية[٥٠] .

هذا وظهرت تيارات اسلامية معتدلة شاركت في العمل السياسي داخل أطار المؤسسة الملكية، كأنه ابرزها حزب العدالة والتنمية ، الذي اعترف بشرعية أمارة المؤمنين الدينية، في حين ظهرت تيار اسلامي غير معترف به رسميا وهي جماعة العدل والاحسان بقيادة عبد السلام ياسين ، ترفض المشاركة ضمن شروط المؤسسة الملكية، وتدعو الاخير إلى توزيع السلطة الدينية والسياسية[٥١] .

كلما زادت درجة الاتفاق بين مختلف القوى السياسية بخصوص الدور الذي ينبغي ان يقوم به عامل الدين في الممارسات السياسية ، كلما زادت الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية سياسياً، وهو ما يدفع الاحزاب والمعارضة الاسلامية لأن تركز في خطابها ودعوتها على الطبقة الدنيا

والوسطى في تحقيق العدالة الاجتماعية بأسم الاسلام ، وتعد المملكة المغربية الوحيدة من الدول العربية الاسلامية التي تعتمد على نظام البيعة مع اعتماد النظام السياسي على عوامل الحداثة في إضفاء الشرعية، من خلال الرمزية كالدين الاسلامي والتقاليد والاعراف، ومن خلال أداء وفاعلية النظام السياسي[٥٢] .

انطلاقاً من ثنائية الادماج والاقصاء التي تستخدمها المؤسسة الملكية لمواجهة تحدياتها السياسية، فأن هذه الثنائية هي قاعدة اساسية من أجل الحفاظ على هيمنة النظام وتحقيق التوازن بين القوى المتنافسة، اذ أن المؤسسة تعتمد اسلوب الادماج من خلال منع أي تعبئة للمجتمع يمكن توجه ضده ، والدمج المسموح به هو دمج تنازلي يمكن مراقبتهم من طرف المؤسسة الملكية ، أو اتباع سياسة الاقصاء مع الخصوم أو اجبارهم على المشاركة في الحدود الموضوعة بما لا يسمح بتهديد أو منافسة استقرار هيمنة ورمزية المؤسسة الملكية [٥٣] .

اتخذ الملك محمد السادس عام ١٩٩٩ ، سياسة هدفت إلى أعادة الناخب السياسي إلى الساحة السياسية المغربية، وهو ما سمح بظهور نخب سياسية جديدة ، لكن لم تكن تعدد ان تكون نخبا استشارية ، نظر للاعتبارات الدينية للنظام المغربي، فبدون الطابع الشريف للمؤسسة الملكية تبقى كل القرارات السياسية بدون تنفيذ[٥٤] .

أن سياسة المؤسسة الملكية تجاه التيارات السياسية والإسلامية يعكس الواقعية السياسية للمؤسسة الملكية وتفاعلها مع تحديات الواقع السياسي أو اعلاءها للمصالح الوطنية، يؤكد على استبعاد الايديولوجيا الدينية من نطاق المجال الحزبي، ومحاولة ابراز دور المؤسسة الملكية في جميع القضايا والمناسبات الرسمية والاسلامية، والعمل على استقطاب النخب المحلية التي تساند الملك باعتباره حاميا لها من التيارات الأخرى .

فضلا عن ذلك أن صعود الحركة الاسلامية المتمثلة بحزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، شكل تحدياً جزئيا للمؤسسة الملكية ، لكنه في الوقت ذاته دافعها إلى تعزيز شرعيها الدينية، وتطوير مؤسساتها الدينية ، وتوظيف الخطاب الديني لمواجهة المنافسة.

الخاتمة:

١-أن النظام السياسي المغربي يستمد شرعيته من الدين ، اذ يشكل الإسلام مرجعية دستورية ، ويعتبر الملك امير المؤمنين، كما يعتمد المغرب على الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني لتعزيز الاستقرار السياسي والديني في المملكة.

٢-يعتبر النسب العلوي عنصرا جوهريا في بناء الشرعية الدينية والسياسية لنظام الملكي، من خلال هذا النسب استطاعت الدولة العلوية تعزيز استقرارها وضمان استمراريتها الى يوما هذا.

٣-تمثل الطقوس الدينية للملك المغرب دورا مهما في الجمع بين الممارسة الدينية والرمزية السياسية ، ويؤكد الملك على شرعيته الدينية من خلال الحفاظ على الهوية الإسلامية للمملكة بممارسة هذه الطقوس.

٤-رغم مشاركة بعض الأحزاب الإسلامية في الحكم ، الا ان القرارات السياسية والدينية تبقى بيد الملك حصرا ، وأي محاولة من طرف الأحزاب لتوسيع دورها في الشأن الديني او السياسي تواجهها الدولة بحزم مما يحد من قدرتها.

٥-يمثل الدين أداة استراتيجية في السياسة الخارجية المغربية، اذ يستخدم لتعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية الأفريقية ودعم الأقليات المسلمة في الدول الأوربية ، ومواجهة التطرف، والترويج لحوار الاديان من خلال إمارة المؤمنين والتعاون الإسلامي ومن خلاله يرسخ المغرب مكانته كفاعل أساسي في المشهد الديني والسياسي الدولي .

٦-الدين عنصرا أساسيا في السياسة المغربية ، اذ تم توظيفه لضمان الاستقرار السياسي وتعزيز الشرعية ، ورغم الجدل حول مدى تأثير الدين في التشريعات والسياسات يبقى المغرب نموذجا فريدا للدولة التي تجمع بين الحداثة والتقاليد الدينية .

الاستنتاجات :

١- استخدمت المؤسسة الملكية المغربية الدين في السياسة، مما جعل منها ذات مكانة يرمز لها كمؤسسة وتفكير واتجاه.

٢-تأسيس منطق السياسية في المؤسسة الملكية على فكرة المباركة الالهية ، فضلا عن ذلك فهي نموذجاً استثنائيا كونها مزجة ما بين الحكم البرلماني والنظام الملكي.

٣-وازنت المؤسسة الملكية بين السيادة الوطنية والمشروعية الدينية لأمارة المؤمنين، ولتلفي التحركات الاحتجاجية والاضطرابات في المملكة المغربية تفاعل صناع القرار في المؤسسة الملكية مع مبادى التحديث والتوجه نحو الديمقراطية.

٤-سيبقى دور المؤسسة الملكية القيادي في السيطرة على الدولة ومؤسسات المجتمع، على الرغم من وجود الديمقراطية وجود الاحزاب السياسية والحركات الاسلامية، ومؤسسات المجتمع المدني، لأن أي حراك سياسي يدخل في أطار الانتخابات والبرلمان والتناوب على السلطة ، وليس على مستوى الملك والمؤسسة الملكية.

٥-استخدام ثنائية الاقصاء والادماج لمواجهة كل مصدر يحاول أن يؤسس شرعية اخرى غير شرعية المؤسسة الملكية ، ومن شأنه ان يخل باستقرار النظام السياسي.

٦-التعددية الحزبية التي أخذت بها المؤسسة الملكية كانت سبب وراء الاستقرار السياسي للمؤسسة الملكية.

التوصيات :

١-تجديد الخطاب الديني في أطار أماره المؤمنين، والعمل على تطوير مضامين الخطاب الديني الرسمي بما يجمع بين ثوابت المرجعية المغربية (المذهب المالكي ، العقيدة الأشعرية، والتصوف السني، وقضايا العصر)، وبما يمكن للمؤسسة الملكية من مواكبة التحولات دون المساس بشرعيتها الدينية.

٢- فتح النقاشات الدينية العقلانية والعلمية تحت أشراف مؤسسات رسمية مثل المجالس العلمية والمراكز الأكاديمية تسمح بتجديد الفهم الديني دون تجاوز الثوابت، مما يساعد على تحصين المجتمع المغربي.

٣-الحفاظ على الطابع الروحي والديني للمؤسسة الملكية ، ومنع تسيسها من قبل الفاعلين الحزبيين واستغلالها في التنافس الايديولوجي ، لضمان بقائها مرجعية توحيدية فوق جميع الانقسامات السياسية.

٤- تطوير سياسة المؤسسة الملكية الدينية الخارجية في دول افريقيا والعالم الاسلامي من خلال الاكثار في تكوين الأئمة والبعثات العلمية ، وابراز النموذج المغربي في تدبير الدين ، لما له من أثر ايجابي في ترسيخ العمق الروحي للمملكة وتعزيز نفوذها الاقليمي.

٥-أعادة النظر في آليات تعليم الدين في المدارس والجامعات ، بما يربط الجيل الجديد بأمارة المؤمنين من منطلق عقلاني وروحي لتقوية الانتماء الوطني والديني في سياق عالمي متغير .

قائمة الهوامش :

(١)عبد الحق الطاهري ، الدولة الموحدية اسس الشرعية والمشروع السياسي، ط١ ، افريقيا الشرق، الدار البيضاء ، ٢٠١٥، ص ٤٥-٥٠.

(٢) محمد بو طالب نجيب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٢ ، ص ٥٩.

(٣)عبد الحق الطاهري، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

(٤)عبد الاله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الاسلامي، منتدى المعارف ، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ٤٥.

(٥)أمير المؤمنين : هو لقب شرعي يطلق على الحكام الاعلى في الدولة الإسلامية، وهو من الالقاب التي ارتبطت بوظيفة الأمام أو الخليفة الذي يتولى شؤون المسلمين دينيا و دنيويا ، للمزيد ينظر : محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد (٥٩) ، جامعة بغداد ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٨.

(٦)المصدر نفسه، ص ٢٢٨– ٢٢٩.

(٧)ديل ايكلمان ، الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية مصر والمغرب وعمان ، المستقبل العربي، السنة (١٠) ، العدد (٩٩) ، ١٩٨٧ ، ص٠١٢٧

(٨) هند عروب ، مقارنة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ، دار الامان ، الرباط ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦١.

(9)Jean-Jacques Régnier 8 Jean-Claude Santucci, «Armée et légitimité au Maroc, in Annuaire de 'Afrique du Nord (Paris: Editions du cnrs,1972),p.164.

(١٠) البيعة: تقليداً إسلامياً مصاحباً للدعوة جاء بعد الحقبة النبوية ، أي مبايعة السلطان كخليفة وأمير المؤمنين ، الذي ينتمي الى الحقل الديني بثقله الرمزي وهيبته القدسية .للمزيد ينظر : ادريس جنداري ، مفهوم البيعة بين المرجعية الدينية والتأويل السياسي : قراءة في السياق المغربي، مجلة وجهة نظر، العدد (٥٥) ، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط ، ٢٠١٣ ، ص٢٥–٣٠.

(١١) محمد معتصم ، الحياة السياسية المغربية (١٩٦٢–١٩٩١) ، مؤسسة ايزيس للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣.

(١٢) هدى ميتكيس ، المعارضة السياسية في المغرب، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠١٠–٢٠١٦.

(١٣) نقلاً عن : دستور المملكة المغربية (١٩٦٢) ، نشر في الظهير الشريف الصادر في ٤/ ١١ / ١٩٦٢، الرباط.

(١٤) دستور المملكة المغربية لسنة (١٩٧٠) و (١٩٧٢) مطبعة الانباء ، الرباط.

(١٥) دستور المملكة المغربية لسنة (١٩٩٢) و (١٩٩٦) ، مطبعة الانباء ، الرباط.

(١٦) محمد ادريس التوراغتي ، امارة المؤمنين : دعامة للأمن الروحي ، مجلة دعوة الحق ، العدد (٣٩٧) ، الرباط ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦–٢٧.

(١٧) محمد ظريف ، المغرب في مفترق الطريق : قراءة في المشهد السياسي ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، ١٩٩٦ ، ص ٩٢ .

(١٨) محمد شقير ، السلطة والمجتمع المدني ، آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ٢٠١٢ ، ص ٤٠.

(١٩) عبد الحميد العوني ، هل الملكية في خطر ؟ : الغام حول العرش العلوي ، منشورات عربية ،الدار البيضاء ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

(٢٠) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣–١٩٩٧ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٨٨–٩٠.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٠١.

[٢٢] محمد ظريف ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب : مشروع قراءة تأسيسية ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٥-٢١٦.

[٢٣] سهام الدريسي ، الاستثناء المغربي : بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، المغرب ، ط ١ ، ٢٠١٨ ، ص ٢١ -٢٣ .

[٢٤] المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

[٢٥] محمود صالح الكروي ، تقاليد الحكم في المغرب ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٥٩) ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٨.

[٢٦] محمد شقير ، تطور الدولة في المغرب ، افريقيا الشرق، الدار البيضاء ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣٠-٣٣٣.

[٢٧] عبد الاله سطي ، النخب الدينية والسلطة السياسية في المغرب : مقارنة للنخب والنخب المضادة ، مجلة وجهة نظر ، العدد (٥٦-٥٧) ، ١٩٩٨ ، ص٣٢.

[٢٨] لزعر عبد المنعم ، ممثل الامة والسدة العالية بالله ، مجلة وجهة نظر ، العدد (٣٢) ، مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط ، ٢٠١٥ ، ص ٧٥ -٨٠.

[٢٩] محمد عابد الجابري ، الدين والدولة وتطبيق الشريعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٨٥.

[٣٠] المصدر نفسه ، ص ٨٥-٩٠.

[٣١] عبد الاله بلقزيز ، الدولة والسلطة والشرعية ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٥-٤٠.

[٣٢] هند عروب ، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ، دار الأمان ، الرباط ، ٢٠٠٧ ، ص٥٥.

[٣٣] محمد ادريس التوراغتي المصدر السابق، ص ٢٧-٢٩.

[٣٤] هند عروب، المصدر السابق ، ص٥٥-٥٨.

[٣٥] يونس برادة ، الاشكالية الانتخابية في المغرب: الانتخابات الديمقراطية واقع الاقطار العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٩، ص ٢٩٣-٢٩٤.

[٣٦] محمد شقير ، المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة والتحديث ، دار افريقيا الشرق ، الرباط ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦٠.

[٣٧] هدى ميتيكس ، المصدر السابق ، ص ٢١٠-٢١٦.

[٣٨] هدى ميتيكس ، المصدر السابق ، ص ٩٤.

[٣٩] يونس برادة ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤-٢٩٥.

[٤٠] المصدر نفسه ، ص ٢٩٦-٢٩٨.

[٤١] محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية ، المصدر السابق، ص ٩٠-٩١.

[٤٢] احمد منيسي ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٧٥-٧٦.

[٤٣] محمد معتصم ، الحياة السياسة المغربية (١٩٦٢-١٩٩١) ، مؤسسة ايزيس للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩.

(٤٤) عبد الحميد العوني ، المصدر السابق ، ص ١٢٦.

(٤٥) سهام الدريسي ، المصدر السابق ، ص ٢٨.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٦-١٢٧.

(٤٧) سلوى محمد اسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار في المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٩، ص ٩٤.

(48)F. GREGORY GAUSE, Kings for All Seasons, brooking Doha center. N/8. September, 2013, p23.

(49)M. El Ayadi .H. Rachik and Mohamad Tozy, L'Islam au quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Casablanca: prologues, coll: Religion et société, P. 17-35.

(50)Margaret obeney, The Politics of Legitimacy & In King Mohammed Vi's Morocco: Avoiding The Arab Spring, A THESIS presented To The Department of Political science and The Graduate School of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, p. 127.

(٥١) ريام عباس دعيبل ، الحركة الاسلامية في المغرب (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٣٠-٢٤٥.

(٥٢) هدى متيكيس ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦-٤٦٨.

(٥٣) عبد الله ساعف ، النخب المغربية واشكالية الاصلاح : التمثيلية والوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي ، شعبة القانون العام ، اكدال، الرباط ، ١٩٩٧ ، ص ٦٨.

(٥٤)عبد السلام نوير ، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٤ .

قائمة المصادر :

أولاً: الدساتير

١-دستور المملكة المغربية (١٩٦٢)، نشر في الظهير الشريف الصادر في ٤/ ١٩٦٢/١١، الرباط.

٢-دستور المملكة المغربية لسنة (١٩٧٠) و(١٩٧٢)، مطبعة الأنباء، الرباط.

٣-دستور المملكة المغربية لسنة (١٩٩٢) و(١٩٩٦)، مطبعة الأنباء، الرباط.

ثانياً: الكتب

١-أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢-عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٥.

٣-عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣.

٤-عبد الحق الطاهري، الدولة الموحدية: أسس الشرعية والمشروع السياسي، ط١، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ٢٠١٥.

٥-عبد الحميد العوني، هل الملكية في خطر؟: ألغام حول العرش العلوي، منشورات عربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٧.
٦-عبد الله ساعف، النخب المغربية وإشكالية الإصلاح: التمثيلية والوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي، شعبة القانون العام، الرباط، ١٩٩٧.
٧-عبد السلام نوير، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.
٨-محمد بو طالب نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
٩-محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٢.
١٠-محمد شقير، المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة والتحديث، دار أفريقيا الشرق، الرباط، ٢٠٠٦.
١١-محمد شقير، تطور الدولة في المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٢.
١٢-محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
١٣-محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية (١٩٦٢-١٩٩١)، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٢.
١٤-محمد ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٨.
١٥-محمد ظريف، المغرب في مفترق الطريق: قراءة في المشهد السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٦.
١٦-هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠٧.
١٧-يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب: الانتخابات الديمقراطية وواقع الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٨-سهام الدريسي، الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، المغرب، ط١، ٢٠١٨.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١-ريام عباس دعيبل، الحركة الإسلامية في المغرب (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٠.
٢-سلوى محمد إسماعيل، العامل الديني وظاهرة الاستقرار في المغرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩.
٣-هدى ميتيكس، المعارضة السياسية في المغرب، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

رابعاً: المجلات والدوريات:

١-إدريس جنداري، مفهوم البيعة بين المرجعية الدينية والتأويل السياسي: قراءة في السياق المغربي، مجلة وجهة نظر، العدد (٥٥)، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ٢٠١٣.

٢–ديل إيكلمن، الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعُمان، المستقبل العربي، السنة (١٠)، العدد (٩٩)، ١٩٨٧.
٣–عبد الإله سطي، النخب الدينية والسلطة السياسية في المغرب: مقارنة للنخب والنخب المضادة، مجلة وجهة نظر، العدد (٥٦–٥٧)، ١٩٩٨.
٤–لزعر عبد المنعم، ممثل الأمة والسدة العالية بالله، مجلة وجهة نظر، العدد (٣٢)، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ٢٠١٥.
٥–محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد (٥٩)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٦–محمد إدريس التوراغتي، إمارة المؤمنين: دعامة للأمن الروحي، مجلة دعوة الحق، العدد (٣٩٧)، الرباط، ٢٠١٠.

خامساً: المصادر الإنكليزية

1- F. Gregory Gause, *Kings for All Seasons*, Brookings Doha Center, N/8, September 2013.
2- Jean-Jacques Régnier & Jean-Claude Santucci, "Armée et légitimité au Maroc," *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Editions du CNRS, 1972).
3- M. El Ayadi, H. Rachik, and Mohamed Tozy, *L'Islam au quotidien: Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc*, Casablanca: Prologues, coll: Religion et société.
4- Margaret Obeney, *The Politics of Legitimacy in King Mohammed VI's Morocco: Avoiding The Arab Spring*, Master's Thesis, University of Oregon.

List of Sources:

First: Constitutions

1- The Constitution of the Kingdom of Morocco (1962), published in the Royal Decree issued on November 4, 1962, Rabat.
2- The Constitution of the Kingdom of Morocco of 1970 and 1972, Al-Anbaa Press, Rabat.
3- The Constitution of the Kingdom of Morocco of 1992 and 1996, Al-Anbaa Press, Rabat.

Second: Books

1- Ahmed Menisi, Democratic Transition in the Maghreb Countries, Center for Strategic Political Studies, Cairo, 2004.
2- Abdelilah Belkeziz, State and Religion in Arab-Islamic Society, Maaref Forum, Beirut, 2015.
3- Abdelilah Belkeziz, State, Authority, and Legitimacy, Maaref Forum, Beirut, 2013.
4- Abdelhaq Tahiri, The Almohad State: Foundations of Legitimacy and the Political Project, 1st ed., Casablanca, Africa East, 2015.
5- Abdelhamid Alouni, Is the Monarchy in Danger?: Mines Around the Alawite Throne, Arab Publications, Casablanca, 2007.
6- Abdullah Saaf, Moroccan Elites and the Problem of Reform: Representation, Mediation, and Participation in the Moroccan Political System, Department of Public Law, Rabat, 1997.
7- Abdel Salam Nouir, Issues of Democratic Transition in Morocco, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2004.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

8- Mohamed Bou Taleb Najib, Sociology of the Tribe in the Maghreb, Center for Arab Unity Studies, 2002.
9- Mohammed Shaqir, Authority and Civil Society: Mechanisms of Control and Sediments of Political Behavior in Morocco, Africa East, Casablanca, 2012.
10- Mohammed Shaqir, Political Decrees in Morocco between Modernization and Modernization, Dar Africa East, Rabat, 2006.
11- Mohammed Shaqir, The Development of the State in Morocco, Casablanca, Africa East, 2002.
12- Mohammed Abed Al-Jabri, Religion, State, and the Application of Sharia, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1996.
13- Mohammed Moatasem, Moroccan Political Life (1962-1991), Isis Publishing House, Casablanca, 1992.
14- Mohammed Zarif, History of Political Thought in Morocco: A Foundational Reading Project, Africa East, Casablanca, 1988.
15- Mohammed Zarif, Morocco at a Crossroads: A Reading of the Political Landscape, Moroccan Magazine Political Sociology, 1996.
16-Hind Arroub, An Approach to the Foundations of Legitimacy in the Moroccan Political System, Dar Al-Aman, Rabat, 2007.
17-Younes Barada, The Electoral Problem in Morocco: Democratic Elections and the Reality of Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2009.
18-Siham Al-Drisi, The Moroccan Exception: A Study of the Specificity of Democratic Transition in Morocco, Center for Strategic Thought Studies, Morocco, 1st ed., 2018.

Third: Theses and Dissertations

1- Riam Abbas Daibel, The Islamic Movement in Morocco (A Historical Study), Unpublished PhD Thesis, College of Education for the Humanities, University of Babylon, 2020.
2- Salwa Muhammad Ismail, The Religious Factor and the Phenomenon of Stability in Morocco, Master's Thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 1999.
3- Hoda Mitix, The Political Opposition in Morocco, PhD Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1986.

Fourth: Magazines and Periodicals:

1- Idriss Jandari, The Concept of Allegiance between Religious Authority and Political Interpretation: A Reading of the Moroccan Context, Viewpoint Magazine, Issue (55), Al-Najah New Press, Rabat, 2013.
2- Dale Eickelman, The Changing Perception of State Authority in Three Arab Countries: Egypt, Morocco, and Oman, Al-Mustaqbal Al-Arabi, Year (10), Issue (99), 1987.
3- Abdel-Ilah Satti, Religious Elites and Political Authority in Morocco: A Comparison of Elites And the Counter-Elites, Viewpoint Magazine, Issue (56-57), 1998.
4- Lazar Abdel Moneim, Representative of the Nation and the High Throne of God, Viewpoint Magazine, Issue (32), New Success Press, Rabat, 2015.
5- Mahmoud Saleh Al-Karwi, Governance Traditions in Morocco, Journal of the College of Arts, Issue (59), University of Baghdad, 2002.

6- Muhammad Idris Al-Tawraghti, The Emirate of the Faithful: A Pillar of Spiritual Security, Da'wat Al-Haqq Magazine, Issue (397), Rabat, 2010.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦